

د. نادر رياض.. مستشار لجنة الصناعة في مجلس الشعب:

معادلة مزدوجة اسمها تحرير سعر الصرف

ايداع حصيلة المصدرين من العملات الحرة في حسابات خاصة ورفع الفائدة عليها

حصيلة موارد هذه البنوك من العملات الحرة المتاحة في أرصدة عملاتها التي يمكن رفع سعر الفائدة عليها عن الأسعار العالمية بحدود من 1% إلى 2% الأمر الذي يشجع على بقاء جانب منها كودائع تسمح للجهاز المصرفي بإدارتها بسياسة تتسم بالتقلب النشط بما يخدم الصناعة في توفير جانب مما تحتاجه من العملات وتشجع النشاط التصديري على التوسع وبذلك تسقط الجانب الجدلي عن سعر التمويل بيعة وشراء لمن يتنازل عن العملات الأجنبية ثم يحتاج جانباً منها لتمويل استيراده في مرحلة لاحقة.

قوة جذب

أكد د. نادر رياض أن هذه الزيادة المحسوبة على فائدة الودائع الدولارية من شأنها أن تشكل قوة جذب للودائع والمدخرات من العملات الحرة دون الخوف من حدوث ظاهرة «الدولرة» بالفائدة على الودائع من الجنيه مازالت عالية بفارق ملموس للغاية.

التحدى القادم

أشار د. نادر رياض أن هذه الازمة احد التحديات الكثيرة والمستمرة في مسيرة الصناعة أي صناعة في أي منطقة من العالم، والقارب والمجراف في لغة الصناعيين قبول التحدي القادم به المستقبل والاعداد من الآن بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الأخرى والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التي تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفني والقدرة على الانتصار في معركة المنافسة على الصعيد الدولي بدءاً من الصعيد المحلي.

توازنات الأسعار للعملات الأجنبية أمام الجنيه في ظل الفجوة «التاريخية» الممتدة عبر فترات طويلة في ميزان التبادل التجاري بمعنى أننا نستورد أكثر مما نصدر ويبقى الطلب على العملات الأجنبية أكبر من المعروض منها.

فارق السعر

أشار إلى أن هناك جدلاً أطرافه الجهاز المصرفي من ناحية والمصدرون من ناحية أخرى يدور في دائرة عما إذا كان من الواجب التنازل عن حصيلة الصادرات للبنوك من عدمه؟

.. والجدل حول ما إذا كانت نسبة منه تفي بالغرض ويبقى الجدل حول سعر البيع للبنوك وسعر الشراء منها عند الاحتياج واشكالية فارق السعر بينهما وكلها قضايا جدلية لا ينتظر لها حسم يرضى الأطراف ولا يتعارض مع قواعد التطبيق مع سياسة التحرر الاقتصادي.

حسابات المصدرين

أوضح أن الرأي الأقرب للواقعية أن يكتفى بتطبيق مبدأ أن يتم التعامل التصديري وأيضاً الاستيرادي من خلال المؤسسات المصرفية، بذلك فإن حصيلة الصادرات من العملة الصعبة تستقر في نهاية الأمر في حسابات المصدرين لدى البنوك المصرية لتستعملها في أغراضها دون ثمة اجراء يقيد حرية أصحاب الحسابات في إدارة هذه الأرصدة.

زيادة الحصيلة

كذلك يرى أن ذلك سيزيد تلقائياً من



د. نادر رياض

ترحباً بارتفاع قيمة النقد الأجنبي أمام العملة المحلية لأن في ذلك تحقيقاً لعائد أكبر لنفس القيمة الكمية من الصادرات المحققة من قبل دون اعباء اضافية أو مصروفات ولا حتى جهداً يهدف لتوسيع وزيادة أسواق الصادرات باكتساب نسبة أعلى من الأسواق الخارجية.

ويقع تحدد على المصدرين عليهم أن يقبلوه أو يرفضوه كما أوضح د. نادر رياض فلما أن يقتنعوا بالابتهاج بزيادة العائد دون مجهود عملاً بنظرية الخير الآتي من السماء بشكل حلالاً خالصاً دون تعقيب أو ينتهزوا الفرصة ليخفضوا من أسعارهم التصديرية ليكتسبوا قدرة تنافسية أعلى وصولاً لزيادة المساحة التصديرية من قبيل تأمين الحاضر وبناء المستقبل.

دور الجهاز المصرفي

أضاف أن هناك الجانب التنظيمي لدور الدولة والجهاز المصرفي في المحافظة على

تحرير سعر الصرف.. مازالت الرؤى تختلف بشأن تأثيره، هذا الأسبوع تلقت الصفحة رؤية جديدة للدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس شركة «بافاريا» الذي يتناول تحرير سعر الصرف بالدراسة كمعادلة لها طرفان.

أكد د. نادر رياض أن البعض يخطئ عند تناوله تحرير سعر الصرف بالدراسة لأحد طرفي المعادلة دون الطرف الآخر. بهذا تصبح المعادلة غير متوازنة وهو ما يؤدي بها في كثير من الأحيان لمنطقة لا تخص أحداً أي خارج نطاق الاختصاص المحدد القابل للتوصيف.

الصناعية المتوسطة والصغيرة فإن الحدث يفسح لها المجال لاثنين من التحديات يجب عليها اجتيازهما بنجاح لتحقيق فائدة من خلال حسن ادارتها لهذه الازمة الأوهما احلال نسبة أكبر من المكونات المحلية بديلة للمستورد منها وبهذا تخفض من تكلفتها وتكتسب ميزة تنافسية اضافية وان تنتهز فرصة ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي المستورد بأن تقدم البديل المصري القادر على المنافسة بمقياس الجودة والسعر لتزيد من مساحة نصيبها في السوق المحلي باعتبار أن ارتفاع تكلفة العملات الحرة يقع عبؤه الأكبر على المستورد من المنتجات ويبقى العبء الأقل على المنتج المحلي بقيمة نسبة المكون الأجنبي الداخل فيه.

الصادرات

على الناحية المقابلة من المعادلة على الجانب التصديري نجد أن المصدرين لصادرات مصرية يشكلون الجهة الأكثر

أشار إلى انتمائه للكثرة التي تفضل التناول التحليلي والبعد ان الحكم المسبق للحدث بالعمل على طرفي المعادلة بالتوازي. من الناحية المالية التمويلية من وجهة نظر الصناعات المتوسطة والصغيرة فإن أثر حدوث تحريك أسعار العملات الحرة من شأنه أن يحدث حالة من الانكماش أو التآكل لرأس المال العامل بمقياس كفاءته الاستيرادية وقدرته على التعامل مع المكونات والمدخلات في حالة ارتفاع أسعارها.

يتمثل الطرف الآخر من المعادلة التقليدية لهذا الموقف في ضرورة استجابة البنوك للحدث بالاستعداد لتمويل «المنكش» من رأس المال العامل لمن يستوفي الشروط التمويلية والائتمانية التي يراها كل بنك ضرورية لإدارة سياسته المصرفية.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة

على جانب النشاط الصناعي للمؤسسات